تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا

23 ديسمبر 2014

نسخة منقحة *

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء أحداث العنف الدائرة في ليبيا

23 كانون الأول/ديسمبر 2014

1. مقدمة

تعد هذه الإحاطة تحديثاً حول المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني في ليبيا، وتأتي في أعقاب التقرير الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 4 أيلول/سبتمبر 2014 والذي سلط الضوء على المخاوف الناشئة عن أعمال العنف التي اندلعت بين الجماعات المسلحة خلال الفترة الممتدة منذ منتصف أيار/مايو إلى نهاية آب/أغسطس 2014. ويغطي هذا التحديث الفترة الممتدة حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 2014. وما انفكت ليبيا تواجه صراعات مسلحة وأعمال عنف عبر البلاد، و لا تزال الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرة مما تسبب في سقوط مئات القتلى ونزوح جماعي وأزمات إنسانية في عدة مناطق.

في نهاية آب/أغسطس تمكن التحالف الذي تقوده الجماعات المسلحة في مصراته، والذي أَطلق عملية فجر ليبيا في الشهر السابق، من السيطرة على طرابلس وطرد الجماعات المسلحة المتصلة بالزنتان من المطار ومناطق أخرى في العاصمة. بعد ذلك وسّع تحالف فجر ليبيا نطاق عملياته لتمتد إلى منطقة ورشفانة غرب طرابلس في اتجاه الزنتان بمشاركة المزيد من الجماعات المسلحة من الزاوية ومدن أخرى. وانتهت معظم أعمال القتال في ورشفانة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر.

وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر اندلع قتال عنيف في جبل نفوسة جنوب غرب ورشفانة عندما قامت الجماعات المسلحة المنتمية للزنتان بقصف ومحاصرة بلدتيْ ككلة والقلعة. ووردت تقارير عن تمكن مقاتلي الزنتان من السيطرة على ككلة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي نفس الفترة شنت طائرة تابعة لسلاح الجو المرتبط باللواء خليفة حفتر غارات على مطار معيتيقة في طرابلس ومناطق أخرى غرب البلاد.

وفي بنغازي، استمر القتال بين قوات اللواء حفتر، التي تشن عملية الكرامة، ومجلس شورى ثوار بنغازي، وهو تحالف لجماعات مسلحة من ضمنها أنصار الشريعة ووحدات من درع ليبيا وجماعات مسلحة أخرى. وتمكنت قوات الكرامة من فك حصار مطار بنينة في عملية كبرى تم الإعلان عنها في 15 تشرين الأول/أكتوبر، كما وردت تقارير عن تمكن هذه القوات من السيطرة على عدة أحياء في بنغازي كانت خاضعة لاحتلال قوات مجلس شورى ثوار بنغازي في السابق. واستمرت المعارك الضارية بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر 2014 حيث شملت قيام قوات الكرامة بشن عمليات برية وغارات جوية.

وشهد جنوب ليبيا أحداث عنف كذلك، خاصة في بداية تشرين الأول/أكتوبر عندما اندلع القتال في أوباري في الأساس بين جماعات مسلحة من الطوارق والتبو. كما تدهور الوضع الأمني العام في البلاد حيث وقعت هجمات بسيارات مفخخة في البيضاء وطبرق، بما في ذلك انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مكان تواجد وفد تابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كان في زيارة إلى البيضاء في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، علاوة على انفجار مزيد من السيارات المفخخة في المدنيتين في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. إضافة إلى ذلك قام رجال مسلحون بتخريب مساجد في طرابلس منها مدرسة عثمان باشا، التي تستخدمها الطرق الصوفية، علاوة على مساجد القرمانلي وشائب العين والمنارة والجعفرية وشارع ميزران، كما أفادت تقارير عن محاولتهم الهجوم عدة مرات على مسجد درغوث غير أنه تم صدهم على أيدي رجال من المنطقة.

2. ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أيلول/سبتمبر 2011 بقرار من مجلس الأمن[1]، وتم تجديد ولايتها بقرار مجلس الأمن 2144 الصادر في 13آذار/مارس 2014 والذي أوكل إلى البعثة مهمة تقديم المساعدة في عدد من المجالات منها دعم الجهود الليبية "لتعزيز سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع الالتزامات القانونية الدولية لليبيا"، و"بما يتماشى مع مبادئ الملكية الوطنية"[2]. ومن خلال تنفيذ الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان، يمثل قسم حقوق الإنسان في البعثة أيضاً مفوضية الأمم

[1] قرار مجلس الأمن 2009 (2011)

[2] قرار مجلس الأمن 2144 (2014)

المتحدة لحقوق الإنسان .

ويستند هذا التقرير إلى معلومات تم جمعها أثناء مهمة قامت بها البعثة في طرابلس خلال الفترة الممتدة من 17 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 إلى جانب معلومات تم الحصول عليها من عدة اتصالات مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الطبي والصحفيين وعائلات الضحايا. وتمثل الأرقام والبيانات الأخرى التي يتضمنها هذا التقرير أفضل تقديرات توصل إليها قسم حقوق الإنسان بالبعثة، وذلك بالاستناد إلى معلومات تلقتها من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا ومصادر أخرى. والتقت البعثة في طرابلس مع أعضاء في مجالس الشورى والمجالس المحلية ولجان الأزمة المحلية إلى جانب عدد من أعضاء منظمات المجتمع المدني والنازحين داخلياً وغيرهم ممن تأثروا بالقتال. كما زارت البعثة عدداً من مراكز الاحتجاز إلا أنها لم تتمكن من زيارة مناطق خارج طرابلس بسبب الأوضاع الأمنية وعدم وجود تصريح من السلطات الليبية. وامتنع التقرير عن ذكر أسماء بعض الضحايا وتفاصيل أخرى قد تؤدي إلى التعريف بهم وذلك حفاظاً على سلامتهم وسلامة المقربين منهم.

3. التطورات الرئيسية

i. طرابلس

تحسن الوضع الإنساني في طرابلس منذ انتهاء القتال في أواخر شهر آب/أغسطس، كما انخفض التواجد الظاهر للجماعات المسلحة. وقد أخبر بعض السكان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأنهم شعروا بتحسن الأمن في مناطق من طرابلس. غير أنه تم استهداف نشطاء سياسيين وحقوقيين وإعلاميين وغيرهم من الشخصيات العامة منذ أن بسطت قوات فجر ليبيا سيطرتها على المدينة، ووصف الكثيرون ممن التقتهم البعثة المناخ العام بالقمعي[3].

كما تم اختطاف نشطاء وشخصيات عامة أخرى وتم تهديدهم أو تم نهب أو إحراق منازلهم. وقد انتقل بعض المدافعين عن حقوق الإنسان إلى تونس ودول أخرى. وعلى سبيل المثال تلقى أحد المدافعين

[3] "المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد يدين الهجمات التي طالت المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا" 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

البارزين عن حقوق الإنسان رسالة نصية من جماعات مسلحة تطالبه بالتوقف عن عمله في مجال مناصرة قضايا حقوق الإنسان وإلا سيتم اختطاف أبنائه وقتلهم. كما تم استهداف العديد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي إحدى الحالات تم اختطاف أحد النشطاء بعد فترة وجيزة من تهديده عبر موقع فيس بوك ولا يزال مفقوداً حتى الآن.

واستمر استهداف الإعلاميين خلال الفترة التي يشملها التقرير. حيث غادر صحفي في طرابلس البلاد بعد تلقيه تهديدات بالقتل وتهديدات لعائلته على وسائل التواصل الاجتماعي. فيما تم اختطاف آخر لمدة أربعة أيام في شهر أيلول/سبتمبر. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر تم قتل الطيب عيسى مؤسس قناة تومسات – الطوارق على الطريق بين أوباري وغات، حيث تم إضرام النيران بسيارته فيما تم إيجاد جثته مثخنة بالرصاص. وبعد عدة أيام تم قتل الإذاعي معتصم الورفلي في بنغازي عندما قام مسلحون بإطلاق النار عليه ومغادرة المكان بواسطة سيارة. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر تعرض معاذ الثليب الصحفي في قناة العاصمة في طرابلس للاختطاف حيث تم احتجازه لمدة يومين قبل أن يتم إطلاق سراحه. وتم اختطافه مرة ثانية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من مطار معيتيقه وتحريره بعد يومين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر تم الحكم على عمارة الخطابي رئيس تحرير صحيفة الأمة غيابياً بالسجن 5 سنوات بعد إدانته بتهمة قذف مسؤولين عموميين لنشره مقالاً عام 2012 ادعى فيه وجود فساد في القضاء ذاكراً أسماء أكثر من 80 قاضياً ووكيل نيابة.

توقف المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، عن العمل. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر تلقى أعضاء وموظفو المجلس مكالمات تهديد من أشخاص يدعون صلتهم بفجر ليبيا. ثم قامت مجموعة من المسلحين فيما يبدو مرتبطة بمعسكر فجر ليبيا بزيارة مقر المجلس مطالبة بتسليم المفاتيح والأختام الرسمية. ورفض موظفو المجلس هذا الطلب. وفي زيارة منفصلة، حاول رجال مسلحون استجواب بعض كبار موظفي المجلس الذين لم يكونوا موجودين في ذلك الوقت. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر تم إغلاق مقر المجلس بالقوة. وتلقى الأعضاء والموظفون تهديدات وغادر بعضهم البلاد منذ ذلك الوقت[4]. ووردت تقارير عن قيام الموظفين المرتبطين بفجر ليبيا باقتراح أعضاء جدد للمجلس على المؤتمر الوطني العام.

[4] مذكرة الإحاطة الصحفية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول ليبيا وماليزيا 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

كما تلقت البعثة تقارير عن قيام قوات فجر ليبيا باقتحام أرشيفات مؤسسات حكومية رئيسية في طرابلس في شهر أيلول/سبتمبر ونقل عدد كبير من الملفات إلى مصراته. ويشمل ذلك أرشيفات وزارات العدل والدفاع والداخلية – بما في ذلك ملفات التحقيقات الجنائية المدنية والملفات الخاصة بالنيابة العسكرية.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حذرت بيانات منسوبة إلى فجر ليبيا الجمهور من تنظيم أي مظاهرة بمناسبة مرور عام على أحداث غرغور التي وقعت في طرابلس يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 عندما أطلقت جماعات مسلحة من مصراته الرصاص على المتظاهرين مما أدى إلى اندلاع اشتباكات خلفت 50 قتيلاً ومئات الجرحى. وفي نهاية المطاف كان هناك بعض المظاهرات في ذكرى الأحداث وليست البعثة على علم بأية عرقلة تذكر .

وفي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر شنت إحدى الطائرات غارات على مطار معيتيقه في طرابلس مما أدى إلى إصابة سيدتين وإلحاق أضرار بمباني في محيط المطار. وقد أعلن صقر الجروشي رئيس أركان سلاح الجو الليبي المرتبط باللواء حفتر عن مسؤوليته عن الهجمات الجوية مصرحاً أن النية كانت إحداث أضرار ضئيلة كتحذير لعدم استخدام المطار لجلب أسلحة إلى البلاد، وأنه سيتم استخدام القوة الحاسمة في المستقبل إذا استمر وصول الأسلحة.

ii. غرب ليبيا – ورشفانة

تعد ورشفانة منطقة شاسعة معظمها أراض زراعية، وهي تحد جنزور من الغرب والزاوية من الشرق وغريان من الجنوب. ويُنظر إلى هذه المنطقة على أنها تأوي العديد من مؤيدي القذافي إلى جانب مجرمين متورطين في عمليات سطو وسرقة سيارات وجرائم أخرى. وقاتلت الجماعات المسلحة المتمركزة في ورشفانة والمتحالفة مع الزنتان ضد قوات فجر ليبيا في طرابلس والزاوية.

وخلال الفترة الممتدة من أواخر آب/أغسطس حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر أطلقت قوات فجر ليبيا عملية واسعة ضد الجماعات المسلحة في ورشفانة. ووردت تقارير عن ضلوع الجانبيْن بعمليات قصف عشوائي. ويصعب تحديد عدد الضحايا المدنيين حيث أن المستشفيات الليبية أو الهيئات المحلية لا تفرق

بشكل عام بين المقاتلين والمدنيين عند إصدار أعداد الضحايا. غير أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تلقت نسخاً من عشرات تقارير الطب الشرعي حول وقوع وفيات جراء القصف أو إطلاق الرصاص، بما في ذلك وفاة سيدتيْن وطفل في الرابعة من عمره. وتقدر البعثة مقتل حوالي 100 شخص وإصابة 500 آخرين.

وقد تسبب القتال في ورشفانة فوراً في وقوع أزمة إنسانية حيث يُقدر عدد النازحين داخلياً في أوائل كانون الأول/ديسمبر في المنطقة الغربية من البلاد بما لا يقل عن 000 120 شخص، وهم يعانون من نقص حاد في الغذاء والإمدادات الطبية. وأرسلت الأمم المتحدة قافلة مساعدات إلى المنطقة في 17 أيلول/سبتمبر. وفي 21 أيلول/سبتمبر قام برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالتحديد بإرسال المزيد من المساعدات إلى النازحين حديثاً. وقد لجأ الكثير من النازحين إلى مدن مثل بني وليد وغريان وترهونة والزنتان.

كما أدى القتال إلى تدمير واسع النطاق للممتلكات. وتلقت البعثة تقارير عن إلحاق أضرار بممتلكات مدنية مثل المدارس والمستشفيات والعيادات، مما يلقي الضوء على ما يبدو أنه الطبيعة العشوائية الظاهرة للقصف في ورشفانة والزاوية من جانب طرفيْ الصراع. كما تم إحراق المستشفى في الزهراء، ووردت تقارير عن قيام مقاتلي فجر ليبيا بنهب الأدوات الطبية أو تدميرها. كما أفادت التقارير باستخدام الجماعات المسلحة من الجانبين للمدارس كقواعد لشن هجماتها.

وقد أخبر النازحون من ورشفانة البعثة عن وجود مئات المنازل والمزارع وغيرها من المؤسسات التجارية التي تم قصفها أو إحراقها أو نهبها أو تدميرها بالجرافات. وقدم بعض الأشخاص صوراً للدمار الذي طال منازلهم أو ممتلكاتهم. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر دخلت البعثة إلى طرابلس براً عبر الحدود التونسية وشاهدت منازل ومحلات متضررة أو مدمرة في المايا حيث لم تكن جذوة النيران المندلعة فيها قد خمدت بعد. وعندما حاولت البعثة زيارة المنطقة في وقت لاحق من شهر تشرين الأول/أكتوبر أخبرتها السلطات في طرابلس أنه تم إعلان ورشفانة منطقة عسكرية وأنها لا تزال محظورة على البعثة

وقام سلاح الجو الليبي المرتبط باللواء حفتر بشن غارات جوية يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر على زوارة، مما أدى إلى مقتل 8 أشخاص – منهم 5 عمال مهاجرين – وذلك عندما ضربت الغارات على ما يبدو مخزناً للمواد الغذائية في اليوم الأول ومنطقة الميناء في اليوم التالي. وتم شن غارات إضافية على المباني الموجودة في رأس جدير، المعبر الحدودي بين ليبيا وتونس، أو القريبة منه، وعلى بئر الغنم جنوب الزاوية، مما خلف قتلى وجرحى من المدنيين.

iii. غرب ليبيا – جبل نفوسة

لا يزال القتال مستمراً في جبل نفوسة منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر حيث بدأ عندما قصفت الجماعات المسلحة التابعة للزنتان ككلة والقلعة وحاصرتهما. وأفادت التقارير باستخدام مقاتلي الزنتان وفجر ليبيا للمدارس كقواعد عسكرية. وقد ألحق القصف أضراراً بعدد من المنازل والمدارس والمستشفيات. وحدث نقص في الغذاء والإمدادات الطبية مما أسهم في وقوع وفيات، كما منع القتال الدائر المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المنطقة.

وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر وردت تقارير عن مقتل أكثر من 170 شخصاً وسقوط مئات من الجرحى ونزوح أكثر من 700 5 عائلة، وبمتوسط ستة أفراد للعائلة فإن أغلبية أفراد العائلات النازحة هي من النساء والأطفال. وقد نزحت حوالي 000 5 عائلة إلى مناطق مختلفة من ليبيا مثل المنتجعات والمباني غير المكتملة والمدارس والحدائق. ويعد الوضع بالغ الصعوبة بالنسبة للعائلات النازحة خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يوجد لهم أقارب أو دعم من المجتمع المضيف.

وقد تدخلت البعثة لدى الحكومة والمسؤولين في الزنتان وفجر ليبيا للحصول على موافقتهم لتسهيل الإجلاء الآمن للجرحى بعد ورود شكاوى من سكان ككلة تفيد بمنعهم من نقل القتلى والجرحى إلى يفرن وغريان بسبب هجمات قوات الزنتان. وقد تم إجلاء بعض الجرحى براً من ككلة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. كما شكت السلطات المحلية في الزنتان من منع مقاتلي فجر ليبيا نقل الجرحى براً إلى تونس.

iv. شرق ليبيا – بنغازي

تصاعدت حدة القتال في بنغازي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، حيث بدأت عملية الكرامة بقيادة اللواء

حفتر بمحاولة فرض السيطرة على المدينة من خلال إيقاع الهزيمة بائتلاف الجماعات المسلحة بقيادة مجلس شورى ثوار بنغازي. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير تفيد بوقوع قصف عشوائي من كلا الجانبيْن، فضلاً عن الغارات الجوية العشوائية التي قام بها سلاح الجو المتحالف مع عملية الكرامة. وتفيد التقارير بأن ما يقرب من 450 شخصاً لقوا حتفهم خلال الفترة الممتدة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف كانون الأول/ديسمبر.

ويواجه سكان بنغازي على نحو متزايد أوجه قصور خطيرة في مجال الرعاية الطبية ونقص الأدوية. كما تعرقلت بشدة عمليات جمع القمامة في بنغازي الأمر الذي يسبب مخاطر صحية .

وشملت المباني التي تضررت جراء القتال مستشفى الهواري العام، الذي أصيب بقذيفة صاروخية يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر، وتم إخلاؤه بشكل مؤقت، إلى جانب مستشفى الهواري للأمراض العقلية القريب منه. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير اختطاف أربعة أشخاص من الطاقم الطبي من المستشفى العام إلا أنهم تمكنوا من الفرار، فيما تم قتل آخر بالرصاص. ونتيجة لذلك، توقف العديد من العاملين في المجال الطبي عن العمل هناك. وتفيد التقارير أن أنصار الشريعة سيطروا على المرفق في مرحلة من المراحل ووضعوا قناصة على سطح المبنى. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، ورد أن مسلحين اقتحموا مركز الهواري الطبي –بالقرب من المستشفى العام – وقاموا بتخريبه، بالإضافة إلى تهديد الموظفين. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، تعرض مستشفى الجمهورية في حي الصابري للقصف عدة مرات وتم إخلاؤه، وحدث نفس الشيء في مستشفى 7 أكتوبر وسط بنغازي وذلك بسبب الاشتباكات الحادة في المناطق المجاورة لها. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر أفادت تقارير بتسبب هجوم صاروخي قامت به جماعة أنصار الشريعة في إشعال النيران في أحد أجنحة مركز بنغازي الطبي. وتم إغلاق بنك الدم في حي الليثي بسبب القصف المكثف في المنطقة ونقله إلى منطقة السلماني .

واعتقلت قوات الكرامة عشرات الرجال في المناطق الخاضعة لسيطرتها بما في ذلك على أساس انتماءاتهم السياسية أو جنسياتهم ، ويُزعم أن بعضهم تعرض للتعذيب قبل نقلهم إلى سجن قرناده، قرب مدينة البيضاء. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، ورد أن مجلس شورى ثوار بنغازي نقل ما يزيد على 130 سجيناً من سجن بوهديمة العسكري إلى جهة مجهولة وأعلن أنه سوف تتم محاكماتهم وفقاً للشريعة.

وقد تلقت البعثة أيضاً تقارير تفيد بأن عناصر مسلحة متحالفة مع عملية الكرامة قد دمرت عمداً عدداً كبيراً من المنازل والممتلكات الأخرى التابعة لمن يعتقد أنهم خصوم، بما في ذلك من خلال استخدام الجرافات. وأفادت التقارير عن تدمير ما يزيد على 100 منزل بهذه الطريقة في حي السلماني. وقد أثارت هذه الأفعال على ما يبدو عمليات انتقامية ضد منازل من يعتقد أنهم من مؤيدي الكرامة .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر أجرت البعثة اتصالات مع كلا الجانبين وتعاونت مع جمعية الهلال الأحمر الليبي في محاولة للتوسط من أجل التوصل إلى هدنة لإجلاء المدنيين واستعادة جثث القتلى وتسهيل إزالة القمامة. وكان من المفترض للهدنة أيضاً إتاحة الفرصة للمدنيين للاعتناء بالمصابين وتخزين المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الأساسية. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت المفاوضات عن انخفاض حدة الاشتباكات لذلك اليوم، غير أنه لم يتفق أي من الطرفيْن على هدنة مستدامة وبذا استمر القتال.

وبدءاً من 4 كانون الأول/ديسمبر أفادت لجنة الأزمة في بنغازي أن أكثر من 15 000 أسرة نزحت من المدينة. وفي حين أن المجتمعات المضيفة قامت بإيواء الأغلبية، إلا أن ما يزيد على 9 000 شخص – معظمهم من التاورغاء – قاموا باللجوء إلى المدارس والمباني غير المكتملة والمرافق المفتوحة مثل مواقف السيارات.

وبدأ نزوح التاورغاء منذ أن تم تهجيرهم قسراً في آب/أغسطس 2011 على أيدي جماعات مسلحة من مصراتة، وجاء ذلك إثر مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان في مصراته ارتكبتها قوات موالية للقذافي من التاورغاء. ولم يتمكن التاورغاء من العودة إلى ديارهم منذ ذلك الحين. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر تم إجلاء سكان مخيم قاريونس للنازحين، مما أدى إلى إعادة نزوح ما يقرب من 2 500 من التاورغاء الذين بدأوا بالبحث عن مأوى مؤقت لهم في أماكن أخرى، بما في ذلك على طول الطريق المؤدي إلى أجدابيا أو في المدينة نفسها–وقد اضطر ما يزيد على 5 600 شخص من التاورغاء إلى النزوح مرة أخرى من خمسة مخيمات في بنغازي منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، غادرت نحو 250 عائلة مخيم الحلّيس للنازحين في بنغازي بسبب القصف، فيما بقي ما يقرب من 200 عائلة أخرى بسبب الخوف من ترك المخيم وتعرضت هذه العائلات

إلى نقص حاد في الغذاء. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، حاول كل من الهيئة الليبية للإغاثة الإنسانية ومجلس تاورغاء المحلي تأمين ممر آمن للعائلات المتبقية لمغادرة المخيم.

v. جنوب ليبيا – أوباري

وشهد جنوب ليبيا أعمال عنف أيضاً، لا سيما في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عندما اندلع القتال في أوباري، وهي بلدة يسكنها الطوارق بصورة رئيسية إضافة إلى الأهالي والتبو. وقد اندلعت اشتباكات بين جماعات مسلحة من الطوارق والتبو بغية السيطرة على المنطقة وذلك ضمن سياق تسعى فيه الجماعات المسلحة في الزنتان ومصراتة على حد سواء إلى توسيع شبكات التحالفات المحلية التابعة لها في الجنوب .

ونتيجة لذلك، أسفر القصف العشوائي عن تدمير ما لا يقل عن أربع مدارس ومصارف ومباني حكومية رسمية وعدد من المنازل الخاصة. كما أفادت تقارير عن مقتل حوالي 140 شخصاً في ظروف غامضة بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر بينهم أربعة أولاد، وتم تسليم جثثهم إلى مستشفى سبها.

وتلقت البعثة شكاوى حول استمرار النقص في الأدوية والأطباء المتخصصين في مستشفى سبها، الأمر الذي كان قائماً قبل بدء القتال. وتدهورت الأوضاع الإنسانية في أوباري جراء منع الجماعات المسلحة إمكانية وصول مواد الإغاثة.

وبلغ عدد العائلات النازحة مع مطلع كانون الأول/ديسمبر حوالي 500 3 عائلة، الكثير منها نزح إلى غات ومرزق وبراك الشاطئ وسبها. وقد تعرض رجال من فئات سكان نازحة معينة مثل الطوارق والتبو إلى الاعتقال والاحتجاز على أيدي جماعات مسلحة على أساس الاشتباه بارتباطهم بجماعات معادية، لا سيما في مناطق مثل سبها ومرزق وغات.

vi. عمليات الاحتجاز والاختطاف والتعذيب والإعدام

بالإضافة إلى احتجاز مقاتلين أو من يشتبه في كونهم مقاتلين – حيث تمت مبادلة بعضهم بينما لا يزال آخرون قيد الاحتجاز–تلقت البعثة تقارير تفيد بقيام جميع الأطراف باختطاف العشرات من المدنيين

لأسباب تقتصر على انتماءاتهم القبلية أو العائلية أو الدينية الفعلية أو المشتبه بها، إذ يتم احتجازهم في كثير من الأحيان كرهائن من أجل مبادلتهم مع آخرين يحتجزهم الجانب الآخر. كما تفيد التقارير أنه يتم في بعض الحالات اختطاف أشخاص على أساس أرقام هواتف أو معلومات أخرى موجودة في هواتفهم النقالة. ولا يزال بعض هؤلاء الأشخاص في عداد المفقودين منذ ذلك الحين وقد يرقى اختطافهم إلى الاختفاء القسري.

وتقوم الجماعات المسلحة باحتجاز الأشخاص في السجون الرسمية وكذلك في مراكز احتجاز مؤقتة، كما حدث أثناء الصراع في عام 2011. ومن ضمن الذين يُعتقد أنهم محتجزون في مراكز احتجاز غير رسمية سليمان الزوبي، البالغ من العمر 71 عاماً، وهو عضو في المؤتمر الوطني العام عن بنغازي، وقد تم اختطافه في طرابلس في 20 تموز/يوليو على يد إحدى المجموعات المسلحة في الزنتان، ويعتقد أنه محتجز في الزنتان .

كما يعاني المهاجرون، لا سيما القادمون من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، من الاعتقال التعسفي على يد مختلف الجماعات المسلحة. ففي بنغازي، أفادت تقارير عن احتجاز 17 مهاجراً إريترياً منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في معسكر 21، حيث ورد أنه تم إجبارهم على القيام بأشغال بدنية داخل وخارج المخيم. كما أفادت تقارير عن احتجاز 15 إريترياً آخرين قرب أحد الفنادق في بنغازي.

وتلقت البعثة مزاعم بالتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات التي تتفق مع أنماط سابقة لإساءة معاملة المحتجزين، غير أن هذا يعد مدعاة لمزيد من القلق بسبب تصاعد التوترات السياسية والأعمال العدائية الجارية. وقد وثقت البعثة حالات فردية من التعذيب نفذتها جماعات مسلحة من ورشفانة والزاوية (لا سيما في سجني الجزيرة والجنوبي) وفي طرابلس (لا سيما في مراكز الاحتجاز في معيتيقة وأبو سليم).

كما وثقت البعثة عدداً من حالات الاختطاف التي تفيد التقارير تنفيذها على أيدي الجماعات المسلحة في ورشفانة وقوات فجر ليبيا والمقاتلين التابعين للواء حفتر. وفي كل هذه الحالات، أفادت المزاعم أن المعتقلين

تعرضوا للتعذيب، ويُقال إن اثنين منهم على الأقل لقيا حتفهما نتيجة لذلك. وما يلي سرد للروايات التي تلقتها البعثة:

- في 7 آب/أغسطس، قامت مجموعة مسلحة بإيقاف ضابط شرطة من قرية الزاوية عند نقطة تفتيش بالقرب من معسكر 27. وعندما عثروا على زيه في صندوق السيارة تعرض للضرب، وتم اقتياده معصوب العينين إلى إحدى المزارع. وهناك تم احتجازه مع محتجزين آخرين من مناطق مختلفة، بما فيها ترهونة وسوق الجمعة ومصراتة فضلاً عن مصريين وسوريين وغيرهم من الأجانب. وجرى استجوابه لمدة ستة أيام، ثم قام خاطفوه بإطلاق النار عليه في الذراع والساق وضربه حتى أثناء نقله الى مستشفى الزهراء حيث تم الإفراج عنه في وقت لاحق .

- في 8 آب/أغسطس، تم اعتقال أب وابنه عند إحدى نقاط التفتيش في المايا واقتيدا إلى مزرعة حيث تعرضا للضرب المبرح. وفي إحدى المرات سكب الخاطفون البنزين عليهما وهددوهما بحرقهما أحياء. وتم اتهامهما أنهما مقاتلان مع إحدى الجماعات المعادية من الزاوية. وبعد بضعة أيام، تمت مبادلتهما مع محتجزين من ورشفانة. وقد قضى كل منهما وقتاً في المستشفى في مدينة الزاوية وتونس، وقدما شكوى جنائية في الزاوية.

- في الغرب، تم اعتقال شقيقين وصديق لهما في ورشفانة يوم 3 تشرين الأول/أكتوبر عشية عيد الأضحى. وتم نقلهم إلى الزاوية حيث تعرضوا للضرب على أيدي حشد من الناس. ثم اقتيدوا بعدها إلى أحد السجون وتم تعذيبهم. وقد تم إدخال أحد الإخوة إلى مستشفى الزاوية في 8 تشرين الأول/أكتوبر حيث توفي بعد ستة أيام؛ ويذكر تقرير الطب الشرعي الخاص به أن وفاته نجمت عن التعذيب. وتم الإفراج عن الأخ الثاني يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر .

- في 10 تشرين الأول/أكتوبر، تم القبض على رجل وابن عمه عند إحدى نقاط التفتيش بالقرب من منطقة الحسن وتم نقلهما إلى الزاوية حيث تم احتجازهما في مبنى بالقرب من سجن جدايم. ويُزعم أن كلا الرجلين تعرضا لمختلف أشكال التعذيب مثل الضرب بالأسلاك الكهربائية. وبعد يوميْن، تم نقل كلا الرجلين إلى سجن الجنوبي. وتم إطلاق سراح أحدهما بعد 10 أيام والآخر بعد 20 يوماً.

- في 27 تشرين الثاني/نوفمبر تم اختطاف رجل من الزاوية من عمله في طرابلس وتوفي خلال فترة احتجازه على يد مجموعة مسلحة في غرب ليبيا مرتبطة بتحالف فجر ليبيا. وتم نقل جثته إلى مستشفى أبو سليم إذ أشار تقرير الطب الشرعي أنه تعرض للضرب في جميع أنحاء جسده، مما أدى إلى نزيف حاد وتوفي نتيجة لذلك.

- وفي الشرق، تم اختطاف أشخاص ينتمون إلى عائلة واحدة – وتم تدمير ممتلكات آخرين – على أيدي مقاتلين موالين لعملية الكرامة بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى مجلس شورى ثوار بنغازي. وتم اختطاف أربعة أشخاص ينتمون إلى عائلة واحدة من منزلهم في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر وتم اقتيادهم إلى أحد مراكز الاحتجاز. وتوفي أحدهم أثناء احتجازه في ظروف غامضة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، في حين تم الإفراج عن الثلاثة الباقين في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

- في 1 كانون الأول/ديسمبر، ومع اشتداد حدة القتال بالقرب من مخيم الحلّيس للنازحين، غادرت 27 عائلة من التاورغاء المخيم وقام مقاتلون تابعون لتحالف مجلس شورى ثوار بنغازي بإيقافهم عند إحدى نقاط التفتيش. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير عن اختطاف 11 شخصاً من التاورغاء للاشتباه في مناصرتهم لعملية الكرامة، كما تم اختطاف 13 آخرين بعد ثلاثة أيام. وتم الإفراج عن عشرة منهم في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي وقت سابق في 24 تشرين الثاني /نوفمبر، ورد أنه تم اختطاف بن ناصر مساعد بن ناصر، أيضاً من مخيم الحلّيس، عند نقطة تفتيش تابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي في قوارشة، وأنه تم العثور عليه ميتاً بعد ذلك بيومين في منطقة تيكا ببنغازي.

وتلقت البعثة أيضاً تقارير عن وقوع مشاكل في مراكز الاحتجاز التي تخضع رسمياً لإشراف وزارة العدل والشرطة القضائية، مثل مؤسسة الجوية للإصلاح وإعادة التأهيل في مصراتة، حيث يبدو أن الظروف قد تدهورت، كما توجد مزاعم بتعرض السجناء للضرب ضمن انتهاكات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير عن مصرع ثلاثة معتقلين وإصابة ثلاثة آخرين في ظروف غامضة جراء اندلاع أعمال شغب على ما يبدو في سجن السكت العسكري في مصراتة في 29 آب/اغسطس. كما تلقت البعثة

أيضاً مزاعم بالتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في معيتيقة وأبو سليم في طرابلس، وزارت البعثة تلك المرافق في تشرين الأول/أكتوبر، غير أنه لم يسمح لها بلقاء المعتقلين على انفراد .

كما تمت الإفادة عن ادعاءات بتنفيذ حالات إعدام بإجراءات موجزة قامت بها جميع الأطراف، غير أنه يصعب التحقق من ذلك. ومما يبعث على الانزعاج بشكل خاص وجود فيلم مصور بالفيديو تم تداوله على شبكة الانترنت ونشره منتصف تشرين الثاني/نوفمبر يُظهر شاباً يبدو أنه أحد مقاتلي عملية الكرامة اسمه أحمد مفتاح النزيهي من بنغازي يحذر فيه من مغبة القتال ضد جماعة أنصار الشريعة قبل قطع رأسه. كما تفيد تقارير عن قيام أنصار الشريعة أو الجماعات الحليفة لها بقطع رؤوس ثلاثة رجال في درنة مؤخراً.

4. الالتزامات بموجب القانون الدولي

إن الأطراف المشاركة في القتال في ليبيا مُلزمة بالأحكام ذات الصلة التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب على جميع الأطراف احترام حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، فضلاً عن حظر الهجمات العشوائية والالتزام باتخاذ التدابير الاحترازية عند شن الهجمات. كما يجب عدم مهاجمة المستشفيات والمدارس والمطارات والموانئ وجميع المنشآت المدنية الأخرى غير المستخدمة لأغراض عسكرية .

وبالإضافة إلى ذلك، تحظر عمليات الاختطاف، واحتجاز الرهائن، وكذلك الحرمان التعسفي من الحرية، بما في ذلك الاحتجاز على أساس هوية الشخص الفردية أو الجماعية. ويجب معاملة جميع المحتجزين، سواء كانوا من مقاتلي العدو أم المدنيين، معاملة إنسانية، كما يجب تقديم الرعاية للمصابين منهم على وجه الخصوص، بغض النظر عن الطرف الذي ينتمون إليه.

ويتحمل مرتكبو الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، فضلاً عن القادة السياسيين وقادة الجماعات المسلحة الذين يصدرون أوامر بتنفيذ هذه الجرائم أو يخفقون في اتخاذ تدابير معقولة وضرورية لمنع ارتكاب هذه الجرائم أو المعاقبة عليها، المسؤولية الجنائية بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ويمكن أن تقع العديد من الانتهاكات المبينة في هذا التقرير ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي تواصل التحقيق في الوضع في ليبيا.

وبموجب القرار 2174 (2014) الذي تم اعتماده في 27 آب /أغسطس 2014، قرر مجلس الأمن أن التدابير الخاصة ذات الأهداف المحددة بحظر السفر وتجميد الأصول، في جملة أمور، تنطبق على الأفراد أو الكيانات التي تعمل على "التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي المعمول به، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في ليبيا".

5. التوصيات

تكرر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التأكيد على مناشداتها لجميع أطراف النزاع وقف جميع الأعمال العدائية المسلحة والانخراط في حوار سياسي يشمل الجميع، والسعي لبناء دولة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وينبغي على السلطات الليبية محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون ا الدولي الإنساني ، وفقاً للمعايير الدولية بغض النظر عن انتماءاتها. وكذا ينبغي على السلطات استئناف بناء مؤسسات الدولة في أسرع وقت ممكن، وعلى وجه الخصوص مؤسسات إنفاذ القانون ومنظومة العدالة بصفة عامة.

كما تحث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جميع المقاتلين وقادتهم على:

- الكف عن انتهاك القانون الدولي، وبالأخص جميع الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الهجمات العشوائية والهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والاختفاء القسري والقتل واحتجاز الرهائن والتعذيب وغيرها من صنوف إساءة المعاملة وتدمير الممتلكات.

- ينبغي التصريح علانية أنه لن يتم التسامح مع الأفعال التي ترقى إلى انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما يجب على جميع الجماعات المسلحة إبعاد أعضائها الذين يشتبه في ارتكابهم انتهاكات من الخدمة الفعلية.

- معاملة الأشخاص المعتقلين معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم أو تسليمهم إلى النظام القضائي. والإفراج فوراً عن جميع الرهائن. كما يجب على الجماعات المسلحة أيضاً إعطاء تفصيلات عن مصير الأشخاص المحتجزين لديهم والذين يعتقد أنهم مفقودين. وينبغي إبلاغ أسر المحتجزين فوراً عن مصيرهم ومكان وجودهم .

- إعادة الملفات التي تمت إزالتها من أرشيف مختلف الوزارات في طرابلس بالكامل ودون تأخير .

*نسخة منقحة تتضمن التوضيح الصادر في 26 ديسمبر 2014